

تاريخ الحركة النقابية العمالية
في (الجمهورية العربية اليمنية - سابقاً)
١٩٦٢-١٩٩٠م

أ. محمد محمد الجدري

مسؤول العلاقات الخارجية بالمكتب التنفيذي
للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

مقدمة :

بدأ ظهور العمل النقابي نتيجة تعاظم الدور الذي قام به العمال في حركة التقدم الصناعي والزراعي في أوروبا حيث كان لا بد من التأكيد على حرية العمال وحقوقهم في أن يكون لهم تنظيم عمالي تجمعهم أهداف مشتركة وغايات متجانسة، واهتمامات متبادلة تنصب في عمومها على حماية حقوق العمال ورفع أجورهم وتأمين حياتهم ضد البطالة وضد تعسف أصحاب العمل بهذه الحقوق

ثم انتشرت ظاهرة النقابات العمالية كتنظيم عمالي لا يقتصر دوره على المطالبة بحقوق العمال وحدهم، بل يمكن أن يكون رافداً من الروافد التي تسهم في قضية الإنتاج ذاتها، بحيث تكون ركيزة من ركائز تطويره وتحسينه من خلال خلق توازن بين أركان العمل وأطرافه الثلاثة التي اصطلح على تسميتها (العمال - الحكومات - أصحاب الأعمال) حسب ما أقره دستور منظمة العمل الدولية التي أنشئت عام ١٩١٩م وارتكزت في تكوينها على التركيبة الثلاثية، فأصبحت مهمة نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال هي إيجاد لغة مشتركة للتفاهم بدلاً من التصارع وبدلاً من الاستغلال ؛ بحيث تنتظم عملية الإنتاج ذاتها في أحسن صورة من كمال الأداء وزيادة الإنتاج وجودته، وفي نفس الوقت المحافظة على صحة العامل ودخله واحترام كيانه وتنمية قدراته وتطوير مهاراته؛ لأن هذه الحقوق التي يعمل التنظيم النقابي العمالي على تحقيقها لا يمكن ؛ بل ولا ينبغي أن تكون متعارضة أو في موقف مضاد لمصلحة أطراف العمل الأخرى . وهم أصحاب الأعمال أو الحكومات .

ولم يكن من المتصور في ظل الظروف التي عاشها المجتمع اليمني في المناطق الشمالية قبل الثورة أن يلتفت الحكم الإمامي المباد إلى العنصر الإنساني في قضية العمل وهموم العمال واحترام حقوقهم ذلك أن العمال كانوا إحدى شرائح المجتمع المقهورة والمظلومة، فكان العامل أجيراً مسحوقاً فضلاً عن أن فرص العمل ذاتها كانت ضيقة إلى أبعد حد ممكن مما حمل العديد من المواطنين اليمنيين على الهجرة طلباً لفرص عمل تأميناً للعيش الحر الكريم وحياة أكثر سعادة .

وكما هو معروف فإن النظام الجديد في شمال اليمن الذي ظهر بعد نجاح ثورة سبتمبر ١٩٦٢م الجمهورية العربية اليمنية، قد تعرض لعدة سنوات إلى مؤامرات وحرب أهلية. وتولت

كافة الشرائح الاجتماعية النائرة على النظام الأممي مهمة الدفاع عنها في سبيل تأمين نجاحها حتى تم استتباب الاستقرار والأمان.

أخذت الثورة في أولى مهامها الالتفات إلى قيمة العمل والعمال فكان إصدارها قانون العمل رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ م كخطوة تالية للقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ م بشأن إنشاء وتنظيم مصلحة الشئون الاجتماعية والعمل، وأصبح للعمال المكانة والدور الهام في بناء المجتمع الجديد، وأخذت الحركة العمالية تتلمس الطريق للنهوض في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ نضال الشعب اليمني سواء في مواقع العمل والإنتاج والخدمات أو في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لقد واكبت الحركة النقابية اليمنية منذ نشأتها قضايا النضال الوطني سواء في عهد ما قبل الثورة أو بعدها وأثرت فيها وتأثرت بها وتفاعلت معها ؛ إلا أن مسؤولياتها في كل مرحلة من مراحل النضال كانت تختلف عن الأخرى بحكم أن الحركة النقابية لا يمكن أن تعيش بمعزل عن الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، ومنه تستلهم الحركة النقابية وقيادتها المبادئ والأفكار التي تسترشد بها في مجالات أنشطتها المتعددة وتحدد لها معالم الطريق واختيار أساليب العمل .

والحركة النقابية ، شأنها شأن الكائن الحي ، تكون قوية أحيانا وقد يصيبها الوهن والضعف أحيانا أخرى نتيجة لما يعتريها من أمراض وعلل .. وقد يكون مرد ذلك أسباباً من داخل التنظيم ذاته، وقد يكون لأسباب وظروف خارجة عنه أو مفروضة عليه .

كما أن قيادة الحركة النقابية قد تمثل حقيقة آمال الشعب العامل والأمة وقد تنفصل وتنعزل عنه ؛ بل إنها تكون أحيانا عقبة بدلا من أن تكون مبعث الطاقة والنشاط ! وتلك مسئولية القاعدة العمالية في الحرص على سلامة اختيار قيادتها وفي طرق ممارستها للرقابة على هذه القيادة وكيفية محاسبتها .

وفي ضوء هذه المعطيات الهامة نقدم هذا الجهد المتواضع لكتابة تاريخ الحركة النقابية في الجمهورية اليمنية منذ نشأتها حتى ١٩٩٠ م تاريخ إعادة وحدة اليمن / أرضا وإنساناً .

نشوء الحركة النقابية العمالية

نشأت الحركة النقابية اليمنية في المناطق الشمالية (سابقاً) متأخرة جداً عن نشوء النقابات العربية والدولية وكان تأخرها لأسباب عديدة كان من بينها عدم وجود الصناعات والمنشآت والشركات الخدمية والإنتاجية التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، باعتبار أنه بحكم البديهيات أن قيام التنظيمات النقابية يرتبط موضوعياً ارتباطاً وثيقاً بوجود القوى العاملة وهي بدورها ترتبط تكوينياً بوجود الصناعات والمشاريع المختلفة وتطورها واتساعها.

وعليه فإن هذه الدراسة تعتبر تسجيلاً عاماً لنشوء الحركة النقابية في الشطر الشمالي من الوطن (سابقاً) في الفترة ما بين ٦٣ - ٦٧ وصولاً إلى عام ٩٠ م . وهي الفترة التي تميزت بالنشاط النقابي الواسع والصراع السياسي للسيطرة على الحركة النقابية الوليدة.

كان الصراع محتدماً في المنطقة العربية في الستينيات بين القوى الراديكالية (بعث، قومين عرب، ناصرين، شيوعيين) وبين القوى المحافظة المحلية في البلاد العربية، كما كان الصراع محتدماً بين قطبي العالم آنذاك المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي^(١). على أن الصراع بين القوى الراديكالية العربية بعضها بعضاً قد كان له تأثير كبير على نشأة الحركة النقابية في (ج . ع . ي) سابقاً في تلك الفترة نتيجة لارتباط بعض القيادات النقابية بهذه القوى مما أثر سلباً على نمو وتطور وتوجهات النقابات العمالية اليمنية وعدم تمكنها من التفرغ للعمل النقابي؛ حيث كان الصراع بين القوى السياسية على الساحة اليمنية هو المسيطر على نشاط النقابات بدرجة مؤثرة إضافة إلى ما يواجهه الثورة والنظام الجمهوري من تحديات مختلفة.

ولذلك اتسم الوسط الذي نشأت فيه الحركة النقابية العمالية في الجمهورية العربية اليمنية بتأثره بالصراعات السياسية والنقابية التي كانت سائدة بين القوى اليسارية نفسها في مستعمرة (عدن) ، وظهرت عليها الأمراض نفسها كمحاولة كل طرف سياسي المهيمنة على النقابات

^١ - د. قائد طربوش ، مجلة الثوابت، العدد السادس ، إبريل ١٩٩٦ م .

ومضايقة الأطراف الأخرى ومنعها من الحركة بين صفوف الشعب، وكان قطبا هذا الصراع هما :
حركة القوميين العرب وفي مقابلها حزب البعث العربي الاشتراكي .
ويمكن تقسيم مراحل النشؤ والتطور على النحو الآتي:

المرحلة الأولى : البدايات الأولى للعمل النقابي:

يحدد د. قائد محمد طربوش بأن التكوين الأولي للطبقة العاملة في (ج . ع . ي . سابقا) يرجع إلى أواخر الخمسينات وبداية الستينات تزامناً مع ظهور عدد من المشروعات مثل شق الطرقات إلى المدن الرئيسية الحديدية وصنعاء وبناء ميناء الحديد . ومصنع الغزل والنسيج باجل الخ .. ومشروع النقطة الرابعة الأمريكية^(١) .

أما نشأة الحركة النقابية فترجع إلى الستينات بعد عودة أعداد من العناصر العمالية من المهجر والجنوب اليمني المحتل (آنذاك) للعمل في طريق المخاء - تعز - صنعاء . وتعتبر النقابة العامة للعمال في تعز أول تنظيم نقابي في (ج . ع . ي) .

كما أكدت أدبيات الاتحاد العام لعمال اليمن بأن نشؤ الحركة النقابية اليمنية في (ج.ع.ي. سابقاً) يعود إلى ما قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢ م بعدة أشهر، وبالتحديد إلى ١٧/٧/٦٢م حين اجتمع خمسة عمال سراً في بيت أحدهم في تعز وقد قرروا إنزال منشور يدعو العمال إلى تنظيم أنفسهم في نقابات سرية، ووزع المشروع سراً وعلى نطاق محدود من العمال واقتصر هذا التنظيم على لفيف من العمال الواعين لمصالحهم وحقوقهم حيث كانوا يقومون بعقد اجتماعات سرية شبه منتظمة، كما جاء في تقرير الأمانة العامة للمؤتمر الأول لعمال اليمن "وكان أول مايو ٦٣م وقد اجتمع فيه ما يقرب من مائتي عامل من مختلف المهن لانتخاب لجنة تحضيرية " حددت مهمتها باكتساب الأعضاء ، وصياغة دستور دائم للنقابة والأعداد لانتخابات هيئة

^١ - مجلة الثوابت، العدد السادس ، إبريل ١٩٩٦م.

إدارية لها خلال ٣ أشهر حين أسس في هذا اليوم مائه واثنى عشر عاملاً^(*) النقابة العامة لعمال تعز^(١).

ويتفق كل من تقرير الأمانة العامة ومذكرة الأخ المرحوم / علي سيف مقبل الموجهة للأخ/ أحمد جلود الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والمؤرخة في شهر أغسطس ١٩٨٨ م ، أن يوم ١٧ يوليو ٦٣ م هو اليوم الذي تم فيه إعلان قيام أول نقابة عمالية في (ج.ع.ي) وقد حضر الحفل أكثر من ألف عامل كما حضره الرئيس السلال لفتح النقابة رسمياً.

ويرجع الكتاب السنوي لعام ٧٢م بداية قيام هذه النقابة إلى يناير ٦٣م وهذا ما أشار إليه الكتاب الرابع لصحيفة الرأي العام عن أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (سبتمبر ٦٢ - ٨٧م) بأن تأسس نقابة للعمال في مدينة تعز كأول إطار نقابي للعمال في (ج.ع.ي) تم في ١/١/٦٣ م . وأورد كتاب الحركة النقابية العربية للكاتب والصحفي / محمد داود الزيدي والصادر عن الاتحاد العام لنقابات عمال العراق في الصفحة (٩٢) عن الحركة النقابية في اليمن الشمالي أن البدايات الأولى للتنظيم النقابي في اليمن الشمالي تعود إلى الأول من أيار عام ٦٣م حينما اجتمع ما يقارب المائتي عامل من مختلف المهن ومن الذين يمارسون أعمالهم في نطاق الأشغال العامة ليعلنوا قيام أول نقابة عمالية إلا أن مسيرة هذه النقابة لم تكن موفقه بسبب قلة الخبرة وانعدام التشريع العمالي، وللظروف الخاصة التي كانت تواجهها الثورة وأعيدت الكرة في ١٧ تموز ٦٣ م وبصيغة أفضل، وفي التاريخ نفسه ١٧ تموز تشكلت في تعز سبع نقابات وست نقابات أخرى في صنعاء والحديدة والمخاء الخ . وقد عقدت هذه النقابات مؤتمراً عاماً تأسيساً انبثق عنه الاتحاد العام لعمال اليمن (ج.ع.ي) الذي تبني أهداف ووطنية أبرزها الآتي:

- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية والصحية وضمان حقوق العمال
- الدعوة إلى إصدار قانون عمل
- إعادة تنظيم جماهير العمال للانضمام في التنظيم النقابي والعمل على إقامة قاعدة نقابية متينة

* - هذا التناقض في تقرير الأمانة العامة ناتج عن عدم الإحصاء الدقيق للحاضرين في ذلك الاجتماع.

^١ - مجلة الثوابت، العدد السادس ، إبريل ١٩٩٦م.

وجاء في كتاب (الثورة والعمال) الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال (ج.ع.ي) والصادر بمناسبة العيد الفضي للثورة اليمنية، بأن بداية تكوين العمل النقابي كان في تعز حيث بدأ بتكوين النقابة العامة للطرق في أعقاب تكوين لجنة نقابية بمدينة تعز عام ٦٣م وهي اللجنة النقابية التي جاء تكوينها بسبب إضراب العمال في مشروع النقطة الرابعة - وهي مؤسسة دولية أمريكية كانت تعمل في شق الطرق - وقد حدث هذا الإضراب نتيجة لبعض المطالب العمالية مما دعا إدارة المشروع إلى طلب تكوين لجنة من الإدارة والعمال اليمنيين فتشكلت أعضاؤها اللجنة " التي ظهر أعضائها فيما بعد على المسرح النقابي وتحولت اللجنة إلى نقابة أطلق عليها اسم النقابة العامة للطرق وكانت أول نقابة في اليمن إلا أن مسيرة هذه النقابة لم تكن موفقة بسبب قلة الخبرة وانعدام التشريع العمالي وللظروف الخاصة التي كانت تواجهها الثورة . وهكذا تتفق هذه الآراء بأن بداية نشوء العمل النقابي كان في عام ٦٣م.

وتقدمت النقابة العامة للعمال بطلب إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب للانضمام إلى عضوية الاتحاد ولكن الاتحاد رفض الطلب وأبلغ النقابة إما انضمام النقابة إلى المؤتمر العمالي بعدن ، وإما تكوين اتحاد عام للنقابات في (ج . ع . ي) حتى يمكن قبوله في عضوية الاتحاد الدولي للعمال العرب لكن قيادة النقابة رفضت الانضمام إلى المؤتمر العمالي بعدن ثم أخذت تسعى إلى تشكيل نقابات وفروع في كل من الحديدية وصنعاء والمخأ ومتحولة بعد ذلك إلى الاتحاد العام للعمال الذي تكون في ١٩٦٥م وكون له مجلساً تنفيذياً من نفس العناصر السابقة أي من قيادة النقابة العامة للعمال في تعز ولم يشمل التشكيل انضمام قيادات نقابية إلى عضوية النقابة من صنعاء والحديدة والمخاء ومن المرافق المختلفة، وهذا يؤكد القصور في العمل التنظيمي النقابي الناتج عند عدم توفر الخبرة النقابية الكافية .. إضافة إلى عدم القبول بالآخرين من القوى السياسية الأخرى غير المنتمية إلى النقابة العامة للعمال مما أثر سلباً على مسيرة العمل النقابي وفتح المجال للتنافس الحزبي بين القوى السياسية النشطة في تلك الفترة من القوميين العرب وحزب البعث والقوى اليسارية الأخرى والناصريين .

كان تأسيس الاتحاد العام بهذه الصورة ، وعدم إجراء انتخابات عند تشكيل قيادته وفروعه، مخالفاً للطرق التي تتبع في إنشاء أو قيام أي تنظيم نقابي . وبعد تشكيل الاتحاد العام بغض النظر عن القصور التنظيمي، قبل الاتحاد الدولي للعمال العرب عضويته فيه، حيث صدق المؤتمر العام الثالث الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٤-٩ سبتمبر عام ٦٥م باعتبار اتحاد عمال اليمن عضواً أصيلاً فيه .

نشوء النقابات العمالية في المحافظات :

أولاً : تعز : أعلن عن تأسيس النقابة العامة للعمال في مايو ١٩٩٣م في تعز ، واتخذت لها شعاراً (الاتحاد — النظام — العمل) ، (وعلى سواعد العمال تبني حضارات الشعوب). وسنت النقابة لها دستوراً تضمن أهدافها العامة ، وطرق العضوية ، والهيكـل التنظيمي للنقابة ، وصلاحيات المسؤولين فيها^(١) .

بعد مرور عام على إنشاء النقابة العامة للعمال ، أعلنت قيادة النقابة في يوليو ١٩٦٤م عن تكوين سبع نقابات مسيرة لتوسيع العمل النقابي وازدياد الأيدي العاملة. وتكونت النقابات الجديدة على النحو التالي :

١- النقابة العامة لعمال الشركات الأهلية .

٢- نقابة المياه والصحة العامة .

٣- نقابة صغار التجار وعمال المطاعم والمخابز .

٤- نقابة عمال المواصلات .

٥- نقابة عمال الهيئة الأجنبية .

٦- نقابة المهن الحرة .

وفيما بعد أعلن عن تأسيس الاتحاد العام لعمال اليمن الذي ضم النقابات السبع المذكورة. وفي الوقت نفسه أدى التنافس بين الأحزاب السياسية واختلاف مواقفها تجاه بعض الأحداث الوطنية إلى ظهور نقابات خارج الاتحاد العام لعمال اليمن مثل نقابة سائقي ومالكي التاكسي ، كما ظهرت عدد من اللجان العمالية غير التابعة للاتحاد العام في منطقة تعز والمستشفى الجمهوري ومشروع مياه تعز .

^١ - د. قائد طربوش ، مصدر سابق.

ثانياً : الحديدية : تأسست أول نقابة في أكتوبر ١٩٦٤م باسم (نقابة العمال العمومية) وضمت عمال وموظفين في الميناء والطرقات والشركات والوكالات الأجنبية المحلية ومراكز حليج القطن واستخراج الملح . واتخذت لها شعاراً هو (الوحدة الوطنية — الشرف — الإخلاص) . كما تضمن دستور النقابة أحكاماً متنوعة عن تعريفها وأهدافها وهيكلها التنظيمي وأساليب عملها .

وفي مقابل هذه النقابة ؛ أسس عدد من عناصر حركة القوميين العرب (النقابة العامة لعمال الحديدية) في ١٩٦٥م أو عام ١٩٦٦م على اختلاف الشهادات . وشملت هذه النقابة نقابات فرعية مثل :

- ١- النقابة الفرعية للميناء .
- ٢- النقابة الفرعية للمواصلات .
- ٣- النقابة الفرعية للمهن الحرة والمتاجر والمطاعم والبناء التعميري .
- ٤- النقابة الفرعية للمؤسسات الأهلية .

ثالثاً : صناعة : تتعدد الشهادات حول زمن تأسيس العمل النقابي العمالي وتسميته في (صناعة) . ونشط البعثيون والقوميون العرب واليساريون في محاولات لإنشاء نقابات تابعة لهم . وتحدثت بعض المصادر عن إنشاء أربع لجان نقابية في صناعة عام ١٩٦٧م وهي :

- ١- لجنة عمال وعاملات مصنع الغزل والنسيج .
- ٢- لجنة عمال المؤسسات والشركات الأهلية .
- ٣- لجنة المهن والفنادق والمحلات التجارية .
- ٤- لجنة عمال المصالح العامة .

كما تشير مصادر أخرى إلى تأسيس (اللجنة التأسيسية لعمال مدينة صناعة) في يوليو ١٩٦٥م .

المرحلة الثانية : تأسيس الاتحاد العام لعمال اليمن :

اختلفت الآراء بشأن النقابات المؤسسة للاتحاد العام لعمال اليمن؛ حيث ورد في تقرير الأمانة العامة للاتحاد: ان الاتحاد العام لعمال اليمن قد قام في ١٧/٧/٦٥ م حين توزعت النقابة العامة لعمال تعز الى سبع نقابات وبعد قيام النقابات العامة في كل من صنعاء والحديدة والمخا وأن قيام الاتحاد العام قد كان في حشد جماهيري حضرته الهيئات العامة للنقابات والذي تقرر فيه تأسيس الاتحاد العام لعمال اليمن^(١). لكن هذا التقرير يشير كذلك إلى أن الاتحاد قد ساهم مساهمة فاعلة وإيجابية في إنشاء نقابات في كل من صنعاء والحديدة والمخا سارعت بالانضمام إلى الاتحاد. وأكد ذلك ما جاء في كتاب (قضايا ومواقف) الذي أصدره اتحاد عمال اليمن في الصفحة ١٧ بأن تعز شهدت تكوين أربع نقابات وتكونت نقابات عامة في كل من الحديدة، صنعاء، المخا، إب، والراهدة، وباكتمال تأسيس هذه النقابات انعقد في الفترة من ١٤ - ١٧ يوليو ١٩٦٥ م المؤتمر الاول للاتحاد العام لعمال اليمن، ولم يشر الكتاب الى أسماء هذه النقابات العامة والمرافق التي تتبعها ولكن المهم في الأمر أن الاتحاد العام تأسس في شهر يوليو ١٩٦٥ م بغض النظر عن من حضره من النقابات من المحافظات الأخرى ولكنه وضع الأساس الأول للعمل النقابي المنظم في اليمن.

أدت التقلبات السياسية بعد هزيمة ١٩٦٧م إلى قلب موازين القوى في (ج.ع.ي) وهو ما عكس نفسه على اتحاد عمال اليمن ، وقد أدى التمزق العمالي الذي بدأ مع نشأة النقابات إلى وصول الحركة النقابية الى أزمة كبيرة في أحداث أغسطس من عام ٦٨ م بين اليسار واليمين المحافظ والذي استخدمت فيها الأسلحة حيث كان لاتحاد عمال اليمن ضلع في الأحداث الأمر الذي أعطى للحكومة مبرراً بعد الأحداث إلى حل وإلغاء الاتحاد والنقابات العمالية واعتقال بعض النقابيين فيما هرب البعض الآخر إلى عدن .

ومع أن فترة الستينيات كانت بداية تأسيس الحركة النقابية في (اليمن الشمالي) إلا أن الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم كان بارزاً في اهتماماتها منذ البدايات الأولى .

^١ - تقرير الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عال (ج.ع.ي) المقدم للمؤتمر العام الثاني في ١-١٢ إبريل ١٩٨٨م.

ويعود تاريخ أول إضراب نظمته عمال إلى عام ١٩٦١م عندما أضرب عمال مشروع شق طريق المنحأ- تعز للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل؛ لكن السلطات الإمامية -حينذاك- بادرت إلى اعتقال عدد من العمال والتسريح الجماعي لمجموعة كبيرة منهم .

وفيما بعد ؛ وفي عهد الجمهورية والثورة لجأ العمال إلى تنظيم إضرابات كلما اضطروا إلى ذلك ، ففي عام ١٩٦٤م دعت نقابة العمال العامة إلى الإضراب العام لحماية الحركة النقابية من بعض المحاولات لمنع قيام النقابات.. ونظمت النقابة العامة إضراباً عمالياً وتظاهرات احتجاجاً على فصل ١٥٧ عاملاً كانوا يعملون في مشروع النقطة الرابعة الأمريكية ، كما نظم العمال إضراباً في مؤسسة (سلام علي ثابت) احتجاجاً على طرد عدد من العمال.

وبصورة عامة ، سعت الحركة النقابية إلى تحسين شروط العمل وضمان تنفيذ بعض الحقوق التي أقرتها حكومة الثورة مثل :

- أ — تحديد ساعات العمل بثمان ساعات .
- ب — تحديد الحد الأدنى للأجور بريال واحد .
- ج — المطالبة بتحقيق ضمانات اجتماعية مثل : الإجازات المرضية ، والإجازات الطارئة والسنوية .
- د — ضمان مبدأ العلاج الجاني للعمال عند حدوث الإصابة في العمل والحصول على تعويض .

هـ- منح العمال حقوقهم عند الاستغناء عنهم .

وبالإضافة إلى ذلك قدمت النقابات الدعم للعديد من العمال — فرادى وجماعات — الذين تعرضوا لمضايقات أو مظالم أو استغلال .

وفي الجانب الثقافي اهتمت النقابات بالإسهام في العمل في مجال محو الأمية عبر فتح فصول تعليمية ليلية للعمال .. كما صدرت نشرات إعلامية للتوعية والتثقيف، وحصل الاتحاد العام على فرصة لتقديم برنامج إذاعي مرتين في الأسبوع في إذاعة تعز ثم في إذاعة صنعاء . كما سمحت وزارة الإعلام بتحرير (ركن العمال) في صحيفة الجمهورية بتعز ثم صحيفة الثورة في صنعاء () .

المؤتمر الثاني :

أعيد تشكيل الاتحاد العام في ٦٩م وشاركت فيه النقابات التالية:

- النقابة العامة وموظفو الشركات والمصارف / صناعة .
- النقابة العمومية لعمال الحديد في صناعة .
- نقابة الصناعات الخفيفة في صناعة.
- النقابة العامة لعمال الخروقات في صناعة .
- النقابة العامة لسائقي سيارات الأجرة في تعز .

وفي الاجتماع تم انتخاب مجلس تنفيذي في الرابع من شهر (تموز) يوليو ٦٩م. وبالنظر لعدم استكمال قيام النقابات في عموم اليمن فقد أطلق عليه المجلس التنفيذي المؤقت والذي تكون من أحد عشر عضوا

ومع توافر كل تلك الأسس الموضوعية بدأت المرحلة الثانية للمنظمات النقابية التي جسدها انتعاش وتأسيس العديد من النقابات وأنشأ الاتحاد مجلسه التنفيذي المؤقت الذي أُعطي جميع الصلاحيات للقيام بكافة أعمال الاتحاد، وكان وصف المجلس بالمؤقت لأسباب منها استكمال تأسيس التشكيلات النقابية للعمال وتقييم التجربة السابقة ومحاسبة القيادات النقابية السابقة .

نشط الاتحاد متعاوناً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتحققت بعض المنجزات الهامة بالنسبة للعمال ومن أبرزها مطالبة الأمين العام للاتحاد الأستاذ المرحوم / علي محمد العلفي باعتبار الاول من مايو عيداً للعمال في اليمن واعتباره عطلة رسمية . ولكن رغم الإيجابيات التي تحققت فقد سادت العمل انعكاسات ضبابية وآل أمر الاتحاد والنقابات العمالية إلى التلاشي والغياب .

لقد سببت أحداث أغسطس ١٩٦٨م هزة عنيفة ووجهت ضربة موجعة للعمال النقابيين؛ لاسيما بعد حل الاتحاد والنقابات ويعتبر المؤتمر الثاني للاتحاد الذي لم يستطع البقاء في ظل الدولة وموقفها المتخوف والحذر من العمل النقابي العمالي نتيجة لموقف بعض قياديي الاتحاد العام وموقفهم المتحاز في أحداث أغسطس ١٩٦٨م؛ فضلا عن عدم وجود أي قانون لتنظيم العمل النقابي رغم صدور الدستور الدائم الذي منح العمل النقابي شرعية دستورية.

وفي العام ١٩٧٠م صدر قانون العمل رقم (٥) وخصص منه الفصل التاسع الذي أعطي الحق في تأسيس النقابات العمالية . ومع ذلك فقد انزوى العمل النقابي العمالي خوفاً من تجربة ثانية رغم أن القانون أجاز ذلك لكن الواقع الرسمي اتسم بعدم الرضا والقبول، وأصبح جزء من اليمن يعيش في فراغ نقابي عمالي استمر قرابة ١٤ سنة دفع فيها العمال فاتورة العمل السياسي من حقوقهم !

المكاتب العمالية:

وفي عام ٧٦ م سمحت الدولة على استحياء بإنشاء مكاتب عمالية في بعض المرافق الإنتاجية والخدمية؛ منها مصنع الغزل والنسيج بصنعاء والكهرباء والمياه، ونقابة النقل بصنعاء، ومكتب النقل بالحديدة، ومكاتب أخرى في تعز شكلت في مجملها مكتباً عمالياً عاماً برئاسة الأخ/ يحي أحمد النعماني وعضوية الخياري والمهندس / عبدالله الفسيل ومحمد الهمداني ومحمد البحري وحسين العيني .. وكانت المكاتب العمالية؛ كما قال الأستاذ / أحمد دهمش وزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك؛ خطوة أولية في إعادة تكوين النقابات لكنها لم تستمر كثيراً حيث تلاشت فعاليتها في المرافق في عام ٧٧ م باستثناء المكتب العمالي بمصنع الغزل والنسيج.

المرحلة الثالثة : التطور الديمقراطي والاستقرار النقابي ..

في الأول من مايو عام ١٩٨٠ م ألقى الأخ رئيس الجمهورية / علي عبدالله صالح خطاباً وجه فيه بإنشاء النقابات العمالية وصولاً لتشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية. وكانت هذه تعتبر خطوة متقدمة للعمل النقابي ، وإن كان البعض قد وصفه بأنه جاء بعد ضغوط خارجية.. ومهما يكن فإنه يعتبر مكسباً كبيراً للعمال وأعاد الاعتبار للعمل النقابي بعد نكسة طويلة واستجابة إلى مطالبة العمال داخل الوطن .

وقد تشكلت لجنة تحضيرية لتأسيس الاتحاد العام برئاسة الأخ / حسين صالح البهلولي رئيس نقابة عمال وموظفي الكهرباء في صنعاء، ونشطت اللجنة في دعوة النقابات القائمة وقتئذٍ لتحقيق رغبتها في إنشاء الاتحاد العام وللاستفادة من مبادرة الأخ / الرئيس التي كانت تدعو إلى:

- استكمال تشكيل النقابات الخاصة بالعمال.
- أن تكون النقابات معبرة عن آمال وتطلعات وطموحات العمال.
- خلق التعاون الكامل بين النقابات وأجهزة الدولة.
- التزام الجهات الحكومية بإزالة كافة المعوقات وتهيئة الظروف المناسبة لقيام النقابات.
- قيام النقابات على مبدأ الديمقراطية والانتخابات المباشرة سعياً لقيام الاتحاد العام ونشأته نشأة ديمقراطية صحيحة

واستجاب العمال في كثير من المواقع لهذا النداء وظهرت على الفور سبع نقابات جديدة هي:

- ١- نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء - صنعاء
 - ٢- نقابة عمال ومستخدمي مصنع أسمنت عمران - صنعاء
 - ٣- نقابة عمال ومستخدمي مصنع أسمنت باجل - الحديدة
 - ٤- نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء - الحديدة
 - ٥- نقابة عمال ومستخدمي شركة القطن - الحديدة
 - ٦- نقابة عمال ومستخدمي المياه والمجاري تعز
 - ٧- نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء - تعز
- وبذلك وصل عدد النقابات إلى إحدى عشرة نقابة حيث كان يوجد أربع نقابات قائمة هي:

١- نقابة عمال ومستخدمي صناعة الغزل والنسيج -صنعاء

٢- نقابة عمال ومستخدمي النقل والشحن والتفريغ - صنعاء

٣- نقابة عمال ومستخدمي النقل والشحن والتفريغ - تعز

٤- اللجنة النقابية للنقل والشحن والتفريغ - عمران

وفي ظل وجود هذه النقابات أصبح الطريق ممهداً لإنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، وقامت اللجنة التحضيرية بالدعوة إلى عقد المؤتمر التأسيسي الأول في ١٠ أبريل ٨٤م ولمدة ثلاثة أيام بالعاصمة صنعاء .

كان انعقاد المؤتمر التأسيسي لإنشاء الاتحاد العام حدثاً فريداً في تاريخ (ج.ع.ي) لأنه يمثل نقلة ديمقراطية واسعة لها أثرها الكبير في مستقبل العمل النقابي في اليمن؛ لذلك حرصت اللجنة التحضيرية على الإعداد الجيد لهذا المؤتمر ودعوة ممثلين لمنظمة العمل العربية ورؤساء الاتحادات العمالية في الوطن العربي للحضور والمشاركة، وقد وجهت الدعوة بالفعل خلال الاجتماع السنوي لمنظمة العمل العربية المنعقد في مارس ٨٤م في بغداد حيث كانت الفرصة مؤاتية لحضور الاتحادات العربية والاتحاد الدولي للعمال العرب.

وفي المؤتمر تمت مناقشة النظام الداخلي للاتحاد العام لنقابات العمال، وشكلت لجنة الصياغة لإعداد البيان الختامي للمؤتمر، وأعلن عن فتح باب الترشيح لعضوية المجلس الأعلى للاتحاد، وشكلت لجنة الفرز لانتخابات المجلس الأعلى للاتحاد وعن طريق الانتخاب الحر والاقتراع السري المباشر حيث تم انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وأعضاء المكتب التنفيذي ومناقشة البيان الختامي الصادر عن المؤتمر وإعلان نتائج الانتخابات. كما انتخب المؤتمر مجلساً أعلى مكوناً من (٢١) عضواً، والمجلس الأعلى انتخب بدوره أعضاء المكتب التنفيذي المكون من (٧) أعضاء وهم حسن صالح البهلوي (أمين عام) ويحي احمد النعامي (نائب الأمين العام) ومحمد الجدري (مستول الثقافة والإعلام) مجاهد عبدالله عيسى (المستول المالي والإداري) ومحمود محمد عبدالولي (مستول الصحة والسلامة المهنية) وعبدالباري الشيباني (مستول علاقات العمل) علي سنان الصعر (مستول العلاقات الخارجية).

المؤتمر العام الثاني:

انعقد المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية تحت شعار (العمال قوى البناء والإنتاج في ظل المشاركة الشعبية على الطريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية) خلال الفترة من ١٠ — ١٢ أبريل ٨٨ في مركز البحوث والتطوير التربوي بمدينة صنعاء .

وانتخب المؤتمر أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد والذين بدورهم انتخبوا المكتب التنفيذي للاتحاد العام على النحو التالي:

الاسم	الاختصاص
حسين صالح البهلوي	رئيساً للاتحاد العام
يحيى أحمد النعامي	الأمين العام للاتحاد
محمد محمد الجدري	المستول الثقافي والإعلامي
علي سنان الصعر	مستول العلاقات الخارجية
محمد عبد الله الهادي	المستول المالي الإداري
عبد الباري الشيباني	مستول علاقات العمل والأجور
جمال صالح السنبراني	مستول الشؤون المهنية والصناعية
حسين ناشر علي	المستول الاجتماعي والرياضي
يحيى محمد الكحلاني	مستول العلاقات الداخلية

* الاحتياطيين

م	الاسم
١	محمد قائد الهمداني
٢	احمد علي البوني
٣	علي ناصر المأخذي

العلاقات مع الحركة النقابية العمالية العربية والدولية

كانت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال حريصة، بالتنسيق مع الدولة، على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي للعمال العرب وأيضاً توضيح الصورة الحقيقية لمدى ما يتمتع به العمل النقابي من حرية وحماية في (ج.ع.ي)، وإفشال الهجمة التي تشن ضدها من قبل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي أخذ على عاتقه مسؤولية الدفاع عن الحقوق والحريات ضمن مهامه النقابية في الوطن العربي وخاصة ما تتعرض له الحركة النقابية العربية وقياداتها من اضطهاد وتعسف في بعض الأقطار العربية وكانت (ج.ع.ي) من ضمن هذه الدول، وتواجه ضغوطاً وتشهيراً في كافة المحافل العمالية نتيجة لوجود قيادات نقابية في عدن تدعي أنها تعمل في المنفى خوفاً على حياتها لعدم وجود ضمانات وقوانين تحميها من بطش السلطة في صنعاء .

وكانت هذه القيادات أعضاء في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي انضمت إليه في عام ١٩٦٥م، وكانت تشن حملة شعواء ضد النظام في (ج.ع.ي) تحت حجة انتهاك الحقوق والحريات النقابية وتحريم العمل النقابي الأمر الذي أخرج الحكومة كثيراً أثناء المشاركات في مؤتمرات العمل العربية والدولية؛ إضافة إلى إصدار البيانات والإصدارات الصحفية ورفع التقارير وكان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ممن تصدر الحملة والدفاع عن العمل النقابي والنقائين في المنفى بحجة أنهم أعضاء فيه .

والحقيقة أنه كان للعمال رصيد كبير في الدفاع عن الثورة إلا أن بعض العمال وخاصة بعض القياديين النقائين انحرفوا في أعمال غير نقابية بمعنى أنه كان لهم انتماءات سياسية وحزبية أثرت سلباً على العمل النقابي نتيجة للصراع الحزبي. وكان النقابيون الهاربون في عدن يمثلون تياراً يسارياً معروفاً، وكان لهم دور مهم في تأسيس العمل النقابي وأخذت العناصر المعارضة تكيل التهم للنظام في صنعاء وتوصفه بأنه رجعي وبأنه فاشي وتارة بالانتهازي الخ ... وكانت الصراعات بين الجانب النقابي والحكومي محتدمة والكل يكيل التهم للآخر وفي المقابل كان النظام ينشط بشكل ملحوظ عبر سفاراته وممثليه في المؤتمرات لتوضيح أبعاد الصراع القائم وأنه صراع سياسي وليس مصادرة للحريات النقابية .

- وكان الاتحاد العالمي للنقابات قدم شكوى إلى منظمة العمل الدولية (جنيف) تحت رقم (٧٦) بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣ م ، وكان ملخصها:
- ١- إن حكومة الجمهورية العربية اليمنية لم تصدق على اتفاقية الحريات النقابية رقم (٨٧) الصادرة في عام ٤٨ م وكذا اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .
 - ٢- ما أقدمت عليه حكومة (ج.ع.ي) من مصادرة للحريات النقابية والديمقراطية وبممارسة العنف ضد الحركة النقابية وقيادتها الشرعية ومن إغلاق لمقراتها وسجن وتشريد ومطاردات وقتل وتنكيل لقيادتها النقابية الشرعية .
 - ٣- ما تميز به عام ٧٣م من تزايد حدة القمع والاضطهاد للقادة النقابيين وما تعرضوا له من اعتقالات ومطاردات واعتداءات جماعية دون أي محاكمات، تماما كما حصل في يونيو ٧٣م من إعدام للمناضلين النقابيين وعلى رأسهم على قاسم سيف .
 - ٤- إعلان الاتحاد العالمي للنقابات تخوفه على حياة النقابيين الذين، حسب ما جاء في شكوى، يرزحون في السجون .

ولقد ردت حكومة (ج.ع.ي) على لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل الدولية بجنيف موضحة وجهة نظرها حول الشكوى المقدمة من الاتحاد العالمي للنقابات موضحة بأن الشكوى تعتبر مغالطة ومضللة للحقائق ومؤكدة بأن (ج . ع . ي). تعمل على احترام حرية الإنسان بشكل عام والحريات النقابية بشكل خاص، وأن الادعاءات مغرضة تهدف إلى تشويه سمعة (ج.ع.ي) في كافة المحافل، وأوضحت بأن العمل النقابي قد كفله الدستور وقانون العمل رقم (٥) لسنة ٧٠ م وليس هناك أي عوائق قانونية أو غيرها أما الادعاء بشأن انتهاك الحقوق والحريات النقابية فليست صحيحة لأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كانت ضد الأعمال الإجرامية والتخريبية لمن يمارسون القتل والإخلال بالأمن والسكينة العامة داخل الوطن نتيجة للصراع السياسي وليس للعمل النقابي فيه أي ذنب.

وبعد مراجعة الشكوى والرد عليها استنتجت لجنة الحريات النقابية بأن الشكوى لم تكن تستند على حقائق جوهرية، واعتبار الشكوى منتهية لأنها لا تستند على أي مقومات قانونية، واقتنعت لجنة الحريات النقابية بوجهة النظر الحكومية وبأن الدعوى كيدية .

واستمر الحال والصراع بين الحكومة والمعارضة في الخارج عن طريق النقابات بطريقة شكلت للحكومة قلقاً بالفعل . وبعد إعادة تشكيل الاتحاد العام في ٨٤ م قام بدوره بالمشاركة في كافة الفعاليات والمؤتمرات العربية، وقام بدوره في توضيح الحقائق وفتح عدة مجالات للتعاون والعلاقات النقابية العربية والدولية وأثر سلباً على أداء القيادات النقابية المعارضة في عدن مما أفقدها الكثير من المزايا والدعم من بعض المنظمات سواء المادي والسياسي .

وتابع الاتحاد العام مسألة انضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتوج ذلك بأن قام الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بزيارة صنعاء بعد اجتماع المجلس المركزي للاتحاد الدولي الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب ولقائه بوفد الاتحاد العام المشارك في الاجتماع.

وبعد حوار حول قضية النقابيين في عدن تم التوصل إلى حل مشكلتهم وهم الأخ / علي سيف مقبل رئيس الاتحاد العام في (ج . ع . ي). والذي يمارس نشاطه في عدن على أن يعود إلى صنعاء ويعمل كمستشار للاتحاد العام والأخ / حسن الجراش على أن يعمل كمدير لوحدة العلاقات الخارجية والأخ / عبدالحليم أحمد على أن يعمل كمدير وحدة الثقافة العمالية .

وبهذا حسمت قضية النقابيين المعارضين في الخارج وعرض الاتفاق على المؤتمر الثامن للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والذي انعقد في الجزائر خلال الفترة من ١٥-١٨ مايو ١٩٨٩ م .

وعلى ضوء الاتفاق وجه الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الدعوة إلى الاتحاد العام لحضور أعمال المؤتمر وقد شارك وفد نقابي كبير بمشاركة النقابيين الذين تم إعادتهم إلى صنعاء واتخذ المؤتمر قراره رقم (٩) استناداً إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الخامسة من الباب الثاني من الدستور بالمصادقة على قرار المجلس المركزي رقم (٧) بدورته العادية المنعقدة بعمان ما بين ٢٠-٢٣ أبريل ٨٩ حول قبول ومشاركة وفد الاتحاد العام في أعمال المؤتمر وباعتباره عضواً أصيلاً في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وبهذا حسمت قضية المعارضة في الخارج تماماً، وأعيدت عضوية الاتحاد العام إلى عضوية الاتحاد العالمي للنقابات تلقائياً بعد إرسال قرار الاتحاد الدولي وقبول عضوية الاتحاد العام ومعالجة قضية النقابيين المعارضين في الخارج.

المراجع

- الدستور الدائم لـ ج . ع . ي . الصادر في ٢٨ ديسمبر ٧٠ م
- قانون رقم (٥) لسنة ٧٠ م
- (الثورة والعمال) من إصدار الاتحاد العام لنقابات عمال (ج . ع . ي) بمناسبة العيد الفضي للثورة
- (أبرز الاحداث اليمنية في ربع قرن) الصادرة عن دار الرأي العام ٨٧ م .
- د . فايد طربوش ، مجلة الثوابت العدد السادس إبريل - يونيو ٩٦ م
- كتاب وثائقي صادر من الاتحاد العام لنقابات عمال ج . ع . ي
- قضايا ومواقف ، الاتحاد العام لعمال اليمن / علي سيف مقبل .
- تاريخ الحركة العمالية العربية . الجزء الأول .. إبراهيم حلمي
- تقرير الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال (ج . ع . ي) المقدم للمؤتمر العام الثاني في ١٢-١ إبريل ٨٨ م
- نشأة وتطور الحركة النقابية اليمنية / محاضرة يحي احمد النعماني : أُلقيت أثناء الدورة التدريبية الخاصة بالاتحاد العام لنقابات عمال اليمن في صنعاء
- خلال الفترة من ١٢-١٨ / ١٠ / ٩٤ م
- الحركة النقابية بين الماضي والحاضر ، محمد خالد ، طبع في مؤسسة دار التعاون للنشر ٧٥م
- الحركة النقابية العربية، إصدار اتحاد عمال العراق .. محمود داود الزبيدي .
- مسودة الاتفاق بين الاتحاد العام والأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- وثائق المؤتمر العام الثامن للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .
- ادبيات المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام عام ٨٨ م
- الحركة النقابية المصرية / العربية / الدولية / الأفريقية للاستاذ . عبدالمنعم الغزالي الجبيلي، الطبعة الأولى ٨٨م دار الهناء للطباعة
- البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني الذي انعقد من ١٠-١٢ إبريل ٨٨م